العدد (4104) السنة الخامسة عشرة - الأحد (7) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أكد أنّ العبادي وافق على إدارة مشتركة للمنافذ

الوفد الكردي الزائر ناقش 4 ملفّات مع الرئاسات الثلاث

■ الديمقراطي الكردستاني يرفض التفاوض مع معارضة الإقليم

□ بغداد/محمد صباح

تسير المباحثات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بخطى بطيئة رغم الاتصالات المستمرة بين الطرفين التي سمحت للجان الحكومة الاتحادية بتدقيق قوائم موظفي وزاراتي التربية والصحة في إقليم كردستان تمهيداً لدفع رواتبهم.

لكن مشكلة تلوح بالأفق قد تعرقل كل هذه التطورات، إذ تطالب حكومة الإقليم بأن يكون توزيع الرواتب، بعد عملية التدقيق، عن طريقها حصرا وترفض تعامل وزاراتها مع بغداد التي تريد دفع الرواتب عن طريق المديريات العامة في كل محافظة.

وكان وفد يمثل ثلاثة أحزاب كردية، هي حركة تغيير والجماعة الإسلامية وتحالف الديمقراطية والعدالة، قد وصل بغداد يوم الأربعاء الماضي والتقى برئيسي الحكومة والبرلمان وبعض القادة السياسيين.

كما تزامنت زيارة الوفد الكردي مع زيارة القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني الذي التقى رئيسي الوزراء والجمهورية كلاً على انفراد.

ويقول حسن جهاد، القيادي في تحالف الديمقراطية والعدالة في تصريح لـ"المدى"، إن"الوفد الكردي الذي زار العاصمة بغداد مؤخراً بحث مع رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، أربعة ملفات مهمة تصب في إطارها العام بهدف رسم الآلية المناسبة للخروج من الأزمة الراهنة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان".

وأضاف جهاد إن"الملفات الأربعة تدور حول حث الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان على التعجيل ببدء المفاوضات وحل كل المشاكل والمعوقات تحت مظلة الدستور والإسراع بدفع رواتب موظفي الإقليم والتركيز على إدارة الملف الأمني لمنطقة الطوز التابعة لمحافظة كركوك إدارة مشتركة".

ويؤكد القيادي في تحالف الديمقراطية والعدالة أن"العبادي تعهد للوفد الكردي بحسم موضوع رواتب موظفي إقليم كردستان والإسراع بدفعها وكذلك تسديد ديوان فلاحي الإقليم"، مشيرا إلى ان"رئيس الحكومة تحدث عن وجود لجان فنية اتحادية تجري تدقيقا لقوائم موظفي وزاراتي التربية والصحة في الإقليم من اجل دفع رواتبهم من قبل الحكومة الاتحادية".

ويؤكد جهاد ان"كل الوزارات في إقليم كردستان سيتم تدقيق قوائم موظفيها تباعا بعد الانتهاء من مراجعة أسماء موظفي التربية والصحة من قبل اللجان الفنية الاتحادية"، لافتا الى أن"آلية دفع الرواتب لموظفي الإقليم سيتم الاتفاق بشأنها بعد انتهاء تدقيق كل وزارة".

ووجّه حزبا الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستانيان انتقادات لاذعة إلى الحكومة الاتحادية التي استقبلت وفد حزبيا لا يمثل حكومة إقليم كردستان، التي اعتبرا أنها الجهة الوحيدة المخولة بالتفاوض مع الحكومة الاتحادية ومناقشتها في ما يخص المشاكل العالقة بين الطرفين.

ويقول حسن جهاد، أحد أعضاء الوفد الكردستاني الذي زار بغداد، إن"وفدنا نقل معاناة مواطني إقليم كردستان إلى الحكومة وبعض الجهات السياسية وحثهم على البدء بالمفاوضات مع الإقليم لإنهاء كل المشاكل والمعاناة وهي محاولة لفتح الحوار بين الطرفين خلال الفترات المقبلة".

وكانت أطراف كردية وأخرى حكومية قد اعترفت لـ"المدى"، في الشهر الماضي، بفشل المفاوضات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية بعد الشروط التي فرضها رئيس الوزراء على حكومة إقليم كردستان بالإعلان رسمياً عن التزامها بقرار المحكمة الاتحادية وعدم الاكتفاء بإعلان الاحترام".

وأبدى العبادي للوفد الكردستاني، بحسب جهاد، موافقته وترحيبه"بإدارة المطارات والمنافذ الحدودية بطريقة مشتركة على ان توضحها اللجان الفنية بما ينسجم مع الدستور"، مشيرا إلى ان"المفاوضات ستنطلق في أقرب وقت ممكن للاتفاق على كيفية إدارة المطارات والحدود".

ويؤكد النائب السابق في البرلمان الاتحادي"وجود اتصالات مستمرة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان التي تمخضت عن إرسال لجان فنية اتحادية لتدقيق قوائم موظفي إقليم كردستان"، مشيرا إلى أن"الأمر بحاجة إلى أجواء طبيعية لحل كل الخلافات والأزمات".

وأنهى الوفد الكردستاني اجتماعاته في بغداد وعاد إلى مدينة السليمانية صباح السبت بعدما التقى بالرئاسات الثلاث بالاضافة الى نوري المالكي وعمار الحكيم وهادي العامري.

ويقول النائب عن الجماعة الإسلامية زانا سعيد لـ"المدى"إن"الوفد الكردستاني لم يكن وفداً تفاوضياً بل نقل معاناة الشارع الكردي التي تتمثل في رواتب الموظفين ومستحقات الفلاحين التي هي بذمة الحكومة الاتحادية". وأشار الى"وجود مستحقات لفلاحي إقليم كردستان في ذمة الحكومة تصل إلى (٧٥٠) مليار دينار، توقفت بغداد عن دفعها منذ عام ٢٠١٤ ولغاية الآن".

وأوضح النائب عن الجماعة الإسلامية أن"من أبرز الملفات التي بحثها الوفد الكردي مع الحكومة الاتحادية هي ملف طوزخورماتو، وتمخض عن اتفاق مع رئيس منظمة بدر هادي العامري على سحب الحشد التركماني وإرسال فوج من الجيش الاتحادي يتولى مسؤولية الأمن في هذه المنطقة".

ويضيف زانا سعيد أن"الحكومة الاتحادية تنتظر عقد مفاوضات مباشرة مع الإقليم بعد ان يعترف الأخير بقرارات مجلس الوزراء والبرلمان في ما يتعلق بتسليم المطارات والمنافذ الحدودية للسلطات الاتحادية قبل بدء المفاوضات بين الطرفين".

واستأنفت اللجان العسكرية المشتركة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان مفاوضاتها، الاسبوع الماضي، بعد أن توقفت منذ أكثر من ثلاثة أشهر بسبب الخلاف حول تسليم بعض المناطق لاسيما منفذ فيشخابور إلى الحكومة الاتحادية.

ويلفت النائب زانا سعيد الى أن"الدور الأمريكي كان حاضرا في تقريب وجهات النظر على المستوى العسكري ولقاء اللجان الفنية العسكرية مرة أخرى".

ويلفت عضو كتلة الجماعة الإسلامية الى"وجود مشكلة أخرى ستواجه عملية صرف رواتب موظفي إقليم كردستان بعد تدقيق القوائم من قبل اللجان الفنية، إذ تريد حكومة الإقليم توزيع هذه الرواتب في حين تتمسك الحكومة الاتحادية بضرورة توزيع الرواتب عن طريق المديريات العامة لكل وزارة".

لكنه استدرك بالقول إن"هذا الموضوع قابل للنقاش خصوصا مع عدم وجود رد رسمي من قبل إقليم كردستان بالرفض أو القبول".

وفي السياق ذاته يقول شوان طه، النائب السابق في البرلمان الاتحادي ومسؤول الفرع الخامس للحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد،"هناك محاولات من قبل الجهات الفنية العسكرية لحلحلة كل الإشكاليات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان"، لافتا إلى ان"المشكلة سياسية أكثر ما تكون فنية أو إدارية".

وأضاف طه، في حديث لـ"المدى"أمس، إن"من الضروري حل الخلافات السياسية التي ستفتح الباب للحوار بين الطرفين يتناول كل الإشكاليات بين الطرفين"، محذرا من أن"إبقاء المشاكل السياسية سيؤثر على عمل اللجان الفنية وتحديدا في المجال العسكري".

ويؤكد القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني"وجود تقارب كبير بين اللجان الفنية العسكرية حول عدة أمور لكنها بحاجة إلى اتفاقات سياسية لتهيئة الأجواء المناسبة لتفعيلها وتنفيذها".

ورفض القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني الخوض بالتفاصيل التي تخص التقارب الحاصل بين الفنيين العسكريين.

وأعرب النائب السابق في البرلمان الاتحادي عن استغرابه من"استقبال الحكومة الاتحادية لوفد كردي معارض يتفاوض مع بغداد على الكثير من الملفات". ودعا الحكومة الى"التعامل مع الوفود الحكومية في إقليم كردستان لحل كل المشاكل والملفات".

ويضيف شوان طه ان"حكومة إقليم كردستان بادرت قبل عدة أيام وأرسلت مديرين عامين من وزارة الصحة والتربية للحكومة الاتحادية من أجل العمل على تدقيق قوائم موظفيهم"، مؤكداً أن"الحكومة الاتحادية لا يحق لها التعامل مع وزارات إقليم كردستان بمنأىً عن حكومة الإقليم".

ويضيف القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني أن"تدقيق قوائم كل الوزارات من قبل اللجان الفنية يحتاج إلى أكثر من سنة وبالتالي لحد هذه اللحظة سيجري تدقيق قوائم موظفي الصحة والتربية"، منوها إلى ان"الاتصالات موجودة بين الحكومة الاتحادية والإقليم من أجل حل كل الملفات العالقة بين الطرفين".

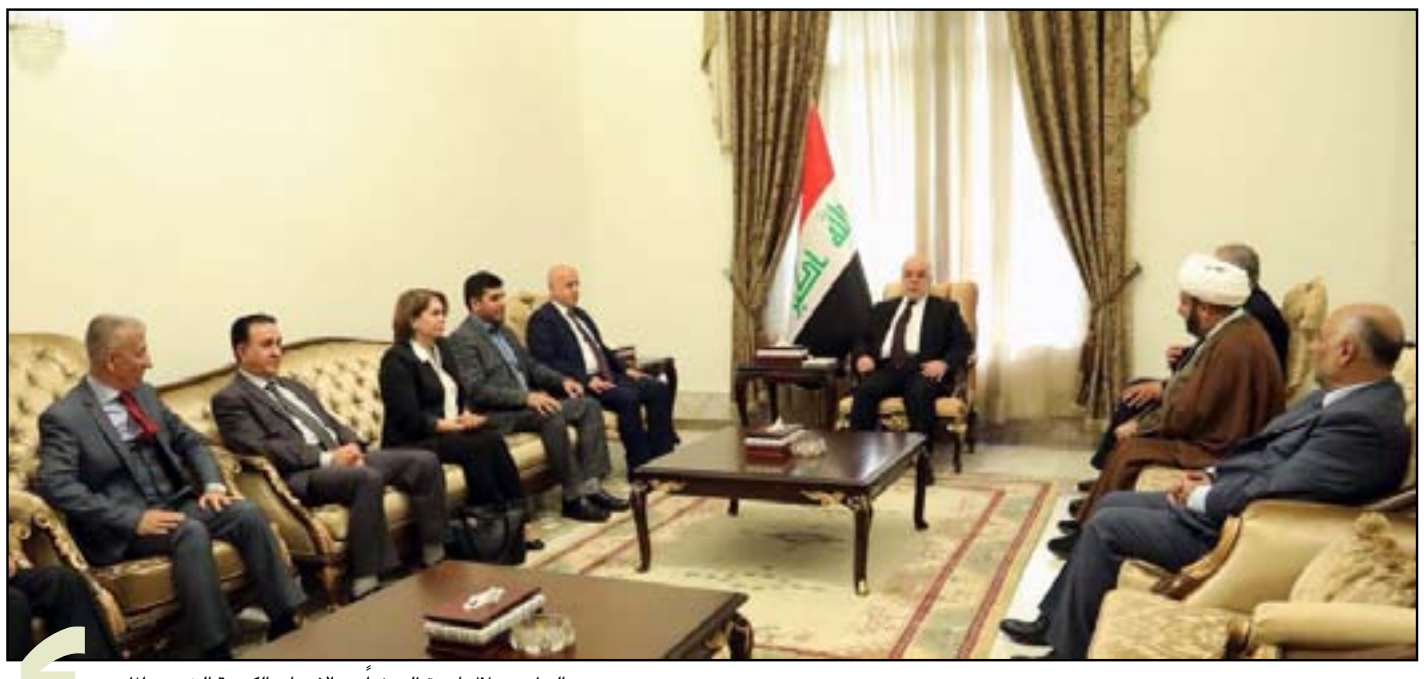

العبادي خلال استقباله وفداً من الاحزاب الكردية الخميس الماضي

المفوضيّة تؤكد سرقة "أجهزة التحقّق" في ثلاث محافظات

اجتماع للتحالف الوطني بحضور المالكي: يجب إجراء الانتخابات في موعدها

□ بغداد / المدى

شدد التحالف الوطني على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المقرر، ودعا الحكومة الى معالجة قضايا النازحين من أجل الإدلاء بأصواتهم بحرية.

وقال التحالف، في بيان أصدره الخميس، إن"الهيئة القيادية للتحالف الوطني اجتمعت بمكتب الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية ورئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي"، مشيرا إلى أن"الاجتماع تناول بشكل مفصل الأوضاع السياسية والأمنية بالاضافة إلى مسألة الإعداد للانتخابات".

وأضاف بيان التحالف الوطني"تم التأكيد على ضرورة الالتزام بالدستور وإجراء الانتخابات في موعدها المقرر"، مشيرا إلى أن الاجتماع"دعا الحكومة الى معالجة قضايا النازحين من أجل الإدلاء بأصواتهم بحرية".

كما طالب المجتمعون"مفوضية الانتخابات بإكمال إجراءاتها الفنية والعملية لإنجاح العملية الانتخابية".

وهذا الاجتماع الثاني من نوعه الذي يعقده التحالف الوطني في مكتب المالكي ويتغيب عنه رئيس الوزراء حيدر العبادي ورئيس التحالف الوطني عمار الحكيم.

وكان اجتماع للتحالف عقد برئاسة المالكي، في تشرين الثاني الماضي، حضرته أطراف تحالف القوى برئاسة رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أسفر في اليوم التالي عن تمرير طاقم مفوضية الانتخابات بعد أشهر من التعطيل.

وفي سياق متصل، بحث رئيس الوزراء حيدر العبادي مع مفوضية الانتخابات الاستعدادات والتحضيرات الجارية لإقامة الانتخابات، ودعاها الى ضرورة العمل باستقلالية وحياد.

جاء ذلك لدى استقبال العبادي رئيس وأعضاء مفوضية الانتخابات في مكتبه مساء الجمعة.

وقال بيان لمكتب رئيس الوزراء، اطلعت عليه (المدى) أمس، إن اللقاء"بحث الاستعدادات والتحضيرات الجارية لإقامة الانتخابات وتلبية جوانبها المالية والإدارية والمتطلبات الفنية والأجهزة والمعدات اللازمة لإجرائها في مختلف مراحل التسجيل والاقتراع والفرز وانتهاءً بآليات إعلان النتائج، والإجراءات المتعلقة بمشاركة النازحين والعائدين في المحافظات المحررة وتهيئة الاجواء المناسبة لمشاركتهم".

وأشاد العبادي بـ"جهود المفوضية،"داعياً إياها الى"ضرورة العمل بمبدأ الاستقلالية والحياد".

وأكد رئيس الوزراء، بحسب البيان،"على أهمية تحديث جميع المواطنين لسجلاتهم الانتخابية ودعوة جميع وسائل الإعلام الوطنية لتشجيع المواطنين على الحصول على البطاقة الانتخابية وحثهم على التسجيل والمشاركة الواسعة في الانتخابات بموعدها المقرر".

قرر مجلس النواب، يوم الاربعاء الماضي، استضافة مفوضية الانتخابات في جلسة الخميس للاستماع إلى أهم المعوقات التي تواجه إجراء الانتخابات.

واقترحت كتل سنّية أن تقدم حكومة العبادي مشروعا لإعلان حكومة الطوارئ كمخرج دستوري لتأجيل الانتخابات عن موعدها المقرر في أيار المقبل.

وفي هذا السياق، قال عادل المحلاوي، النائب عن الانبار، إن"أجوبة أعضاء المفوضية كانت واقعية ومهنية ووضعت النقاط على الحروف وحسمت الجدل بشأن إجراء الانتخابات في العراق بصورة عامة والمحافظات المنكوبة بصورة خاصة".

وأضاف المحلاوي، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، ان"المفوضية أكدت أن أجهزة التحقق في نينوى وصلاح الدين والانبار تعرضت للسرقة والتخريب على يد تنظيم داعش الإرهابي الامر الذي يستدعي استكمال التعاقد لغرض التعويض عن الاجهزة التي من المؤمل وصولها خلال الأشهر المقبلة وهذا يعني استحالة إجراء الانتخابات في موعدها، مما يتحتم تأجيلها الى موعد آخر".

وأضاف النائب عن الانبار إن"المفوضية أعطت المبرر القانوني لتأجيل الانتخابات لأمور فنية، مما يتحتم استثمار هذا العذر وتأجيل الانتخابات إلى موعد آخر يتم الاتفاق عليه لاحقاً من قبل جميع الشركاء السياسيين".

ودعا المحلاوي الى"الشروع بتهيئة الظروف المناسبة للانتخابات من خلال العودة الشاملة للنازحين وإعمار المدن المدمرة بفعل الإرهاب وحصر السلاح بيد الدولة بما يضمن إجراء انتخابات نزيهة تحقق تكافؤ الفرص بين جميع العراقيين في التعبير عن آرائهم من دون ضغوط".

في هذا السياق، دعا بهاء الأعرجي، النائب السابق لرئيس الوزراء، الى الضغط لإجراء الانتخابات في موعدها.

وقال الأعرجي، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه أمس، إن"أغلب الكُتل السياسية تدفع باتجاه تأجيل إجراء الانتخابات، ولكل من هذه الكتل أسباب وحجج تُبديها".

وأوضح النائب السابق لرئيس الوزراء"منهم من يرى أنّ ملف النازحين وإعمار المدن المحررة وعدم تخصيص الأموال اللازمة وإمكانات المفوضية على إجراء الانتخابات، أسباب للتمسك بخيار التأجيل، وهذا ما يدفعهم إلى تعطيل مصادقة البرلمان على موعد إجراء الانتخابات وتأخير إقرار الموازنة العامة للبلاد".

وأشار الأعرجي الى ان"السبب الحقيقي الذي يقف خلف رغبات التأجيل، هو تراجع نفوذ وشعبية بعضِ القوى في الشارع العراقي أحزاباً وأشخاصاً". ودعا إلى"إيجاد حالة من الضغط سواءً من المرجعية الدينية أو المجتمع الدولي أو الشارع العراقي باتجاه إجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده، وبعكسه فإن الخشية ستتصاعد من بلوغ مرحلة (اللادولة)".

قيادات التحالف الوطني في اجتماع سابق

الفيّاض: لا أرشّح للانتخابات المقبلة

بغداد / المدى

أعلن مستشار الأمن الوطني رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، أمس السبت، عدم ترشحه للانتخابات المقبلة التي ستجري في البلاد منتصف شهر أيار المقبل.

وقال مكتب الفياض في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن الاخير"لن يقوم بترشيح نفسه للانتخابات المقبلة"، مشدداً في الوقت نفسه على أنّ"إجراء الانتخابات في موعدها المحدد أمر حيوي لترسيخ النظام الديمقراطي".

وبيّن أن"الغاية الأهم هي الوصول بالعراق إلى شاطئ الأمان والاستقرار".

الجيش يحتفل بالنصر وعيد تأسيسه الـ97

العبادي يتغيّب عن استعراض الكليّة العسكريّة

□ بغداد / المدى

احتفل العراقيون، أمس، بعيد الجيش في ذكرى تأسيسه الـ٩٧، الذي تزامن مع إعلان النصر على تنظيم داعش واسترجاع المدن التي فرض سيطرته عليها في حزيران ٢٠١٤.

ووضع رئيس الجمهورية فؤاد معصوم ورئيس مجلس النواب سليم الجبوري، كلاً على حدة، أكاليل الورد على نصب الجندي المجهول.

وقدم الجبوري، بحسب بيان لمكتبه،"التهاني بالمناسبة لوزير الدفاع وعدد من القادة والضباط العسكريين التي جاءت متزامنة مع انتصارات قواتنا المسلحة بكل صنوفها وتشكيلاتها على عصابات داعش الإرهابية"، داعياً بـ"الرحمة والغفران للشهداء الذين قدموا أرواحهم الطاهرة دفاعاً عن الوطن".

وفي وقت لاحق، أقيم في وزارة الدفاع احتفال حضره رئيس الوزراء حيدر العبادي، ووزير الدفاع عمر الحيالي، وعدد من المسؤولين العسكريين.

ونظمت وزارة الدفاع استعراضاً عسكرياً في الكلية العسكرية الاولى، شرقي بغداد، بمناسبة عيد تأسيس الجيش وتخرج الدورة الـ١٠٧، حضره مسؤولون في الجيش العراقي وعوائل بغدادية، وغاب عنه القائد العام للقوات المسلحة.

وشهدت مدن عدة احتفالات مماثلة احتفاءً بذكرى تأسيس الجيش، بينها محافظتا الأنبار وواسط. ورغم أن الاحتفال العسكري، الذي أقيم في بغداد وصف بـ"المتواضع"، إلا انه يأتي بالتزامن مع الاحتفالات الرسمية بالنصر على داعش، الذي أسهم في تحقيقه الجيش العراقي مع بقية القوى الأخرى من الحشد والشرطة.

ووجه رئيس الوزراء العبادي كلمة الى الجيش مهنئاً فيها بمناسبة ذكرى تأسيسه، مؤكداً ضرورة الحفاظ على الانتصارات التي حققها على الإرهاب.

وقال العبادي، في بيان حصلت (المدى) على نسخة منه،"وإذ تتزامن هذه المناسبة اليوم مع ما تحقق من نصر كبير على عصابات داعش الإرهابية وما يشهده بلدنا من أمن واستقرار بفضل الدماء التي قدّمها هذا الجيش المعطاء وبقية التشكيلات، فإننا ننتهز هذه المناسبة لنؤكد استمرارنا بالمضي في بناء جيش وطني قوي يدافع عن أرضه ومواطنيه جميعاً من دون استثناء".

وأضاف القائد العام"لقد أثبت جيشنا البطل أنه فوق كل الانتماءات والمسميات وخاض حربا ضروسا لينقذ أهله ومواطنيه ويحرر أرضه من الارهاب فكان خير مدافع وكانوا خير سند وظهير".

في غضون ذلك، دعا المجلس الأعلى الإسلامي إلى تفعيل خدمة التجنيد الإلزامي، مؤكداً على إبعاد المؤسسة العسكرية عن الصراعات والانتماءات الحزبية والسياسية.

وقال بيان للمجلس الأعلى، اطلعت عليه (المدى)، أن"ما حققته قواتنا المسلحة من نصر لابد من الحفاظ عليه، أولاً بالشكر والامتنان لكل صنّاعه، وتكريم منتسبي المؤسسة العسكرية بتأمين سبل استقرارهم العائلي بتوفير السكن لهم، وثانياً بحفظ حقوق أسر الشهداء وتوفير القدر الأكبر من الرعاية لهم".

وطالب المجلس الأعلى على"وضع الخطط والستراتيجيات الحديثة لتطوير البناء النوعي للمؤسسة العسكرية بما يتناسب وأدوارها وخطورة التحديات المحدقة بالبلد والمنطقة بعد فشل مشروع داعش ومؤامرة الانفصال"، مشدداً على"ضرورة إبعاد المؤسسة العسكرية عن الولاءات والتجاذبات السياسية والطائفية والمناطقية وأي خلافات تتخلل العملية السياسية لتبقى مؤسسة الشعب والوطن، والمدافع الحقيقي عن سيادته وكرامته".

ودعا المجلس الأعلى الحكومة إلى ان"تدرس إعادة تفعيل خدمة التجنيد الالزامي لما لها من أهمية في إعداد الشباب وتأهيلهم لمواجهة التحديات، خاصة وأنها تتوافق مع توجيهات المرجعية العليا لتدريب الشباب".